

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: تداعيات زلزال الاستفتاء البريطاني.. صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي

- تحليل اخباري: عمليات الدمج والاستحواذ في الشرق الأوسط تحقق نموًا ثابتًا في الربع الثاني

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

أداء قوى لإنفاق المستهلكين الأمريكيين نهاية الربع/2

(رويترز)

زاد إنفاق المستهلكين الأمريكيين أكثر من المتوقع في يونيو مع قيام الأسر بشراء مجموعة واسعة من السلع والخدمات مما يشير إلى أن الاستهلاك قد يظل قويا بعدما صعد في الربع الثاني من العام.

ورغم متانة إنفاق المستهلكين أظهر تقرير وزارة التجارة الأمريكية أن التضخم مازال ضعيفا. وربما يدفع ذلك مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) الذي يتوخى الحذر إلى الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها المتدنية لفترة.

وارتفع إنفاق المستهلكين الذي يشكل ما يزيد على ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة 0.4 بالمائة في يونيو بعد زيادة مماثلة في مايو مقابل توقعات الاقتصاديين في استطلاع أجرته رويترز لزيادة قدرها 0.3 بالمائة.

وبحساب التضخم ارتفع إنفاق المستهلكين 0.3 بالمائة بعد زيادة بلغت 0.2 بالمائة في مايو أيار.

وقلص الدولار خسارته مقابل اليورو والين بعد إعلان البيانات.

وصعد إنفاق المستهلكين في يونيو مدعوما بزيادة 0.7 بالمائة في مشتريات السلع غير المعمرة بينما ارتفع الإنفاق على الخدمات 0.5 بالمائة لكن الإنفاق على السلع المصنعة المعمرة مثل السيارات تراجع 0.3 بالمائة.

رؤوس الأموال الأجنبية.. أين تذهب؟

العربية نت

نشرت مؤسسة The Heritage مؤشرها السنوي للحرية الاقتصادية، الذي يرصد مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم.

وأظهر المؤشر أن الصين وإقليم هونغ كونغ التابع لها استقطبا وهدما في العام الماضي استثمارات أجنبية مباشرة بأكثر من 231 مليار دولار (128.5 للصين و103.3 لهونغ كونغ وهو ما يشكل ضعفين ونصف ضعف ما استطاعت الولايات المتحدة جذبها من استثمارات خلال الفترة نفسها والتي قدرت بحوالي 92.4 مليار دولار).

وأنت بريطانيا في المرتبة الرابعة باستثمارات تتخطى 72 مليار دولار، ثم سنغافورة بـ67.6 مليار دولار.

وتعتبر الدول الخمس الاقتصادات الأكثر جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية في العالم، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها الأكثر حرية اقتصادياً، إذا ما علمنا أن الحرية الاقتصادية ليست مرادفاً للفرص الاستثمارية، فلو كان الأمر كذلك لأصبحت الصين في مراتب أدنى عوضاً عن تصدرها القائمة، كما أن الهند التي تصنف ضمن نفس الفئة مع الصين والتي تضم نفس الحجم تقريبا من السكان، لم تقتنص سوى 34.4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في 2015.

ويفسر الأمر بأن أصحاب رؤوس الأموال لديهم القابلية للتكيف مع ظروف الأعمال الصعبة، إذا ما لمسوا فرصاً لتحقيق عوائد مجزية على استثماراتهم في بلد ما.

لكن، يبقى هناك رابط بين مدى تمتع دولة ما بالحرية الاقتصادية وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما وضع هونغ كونغ في مرتبة متقدمة من حيث حيازة رؤوس الأموال القادمة من الخارج. فعلى الرغم من تبعيتها للصين إلا أن اتفاقاً بريطانياً مع بكين يعود للعام 1997 عندما سلمتها الإقليم الذي كان أحد مستعمرات التاج البريطاني، ينص على عدم تغيير النظام الاقتصادي لهونغ كونغ وإبقائه مستقلاً، الأمر الذي لخص في العبارة الشهيرة: "دولة واحدة.. ونظامان".

ونتيجة لتلك الحرية الاقتصادية، استطاعت هونغ كونغ أن تصبح الوحيدة بعد الصين التي حظيت باستثمارات أجنبية في العام الماضي فاقت 100 مليار دولار.

في المقابل، هناك دول أخرى تتصدر قائمة مؤشر الحرية الاقتصادية، لكنها لم تستطع استقطاب نفس القدر من الاستثمارات 2-سنغافورة التي تأتي في المرتبة الثانية بعد هونغ كونغ ضمن المؤشر، ثم نيوزيلندا وسويسرا وأستراليا، فالحرية الاقتصادية ليست سوى عامل واحد في تحديد ما إذا كان البلد قادراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما العوامل الأخرى فتتمثل في حجم سوق البلد وأفاق النمو فيها، فضلاً عن موقعها وقربها من بقية الأسواق.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أما الدول الخمس الأكثر تقييداً للحرية الاقتصادية فهي تركمانستان وزمبابوي وفنزويلا وكوبا وكوريا الشمالية، وجميعها خارج دائرة الجذب بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال.

"أوباما" يعتبر اتفاق التبادل الحر لدول المحيط الهادئ سلاحاً ضد الصين

وكالات

دافع الرئيس الأميركي باراك أوباما عن اتفاق التبادل الحر بين دول المحيط الهادئ الذي يواجه انتقادات من كل الأطراف في الولايات المتحدة، مؤكداً أنه سيسمح بخفض النفوذ الاقتصادي للصين في آسيا.

وقال أوباما في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض مدافعاً عن هذا الاتفاق "إن لم نضع قواعد متينة ومعايير للتجارة والمبادلات في منطقة آسيا المحيط الهادئ، فإن الصين سوف تفعل ذلك".

ويهدف الاتفاق الذي وقع مطلع فبراير بعد مفاوضات استمرت خمس سنوات، إلى إقامة أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم بين 12 بلداً تقع على سواحل المحيط الهادئ بينها اليابان والولايات المتحدة والبيرو وأستراليا.

ويقترض أن يصادق الكونغرس الأمريكي على الاتفاق الذي يثير مخاوف في المجتمع المدني الأمريكي ورفضه المرشحان للانتخابات الرئاسية الأمريكية الجمهوري دونالد ترامب والديموقراطية هيلاري كلينتون.

وقال أوباما للصحافيين بحضور رئيس وزراء سنغافورة لي سين-لونغ إن الاتفاق ينص على حقوق لا يمكن لأي اتفاق تجاري تعده الصين أن يضمنها في آسيا.

وصرح أوباما أن "الصين بدأت اصلاً عرض صيغتها الخاصة للاتفاقات التجارية على دول المنطقة"، مشيراً إلى أن هذه النصوص "لا تتضمن قواعد اجتماعية أو بيئية أو إجراءات ضد تهريب البشر أو الفساد".

وأضاف "إذا لم تضع أمريكا قواعد من نوعية جيدة، فستسود القواعد الصينية المنطقة التي تشهد أكبر نمو في العالم". والدول الـ12 الموقعة للاتفاق هي أستراليا وبروناي وكندا وتشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا والبيرو وسنغافورة والولايات المتحدة وفيتنام.

وتدافع إدارة أوباما في الوقت نفسه عن اتفاق آخر للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي يواجه معارضة كبيرة ويثير مخاوف من خلل في قواعد التجارة.

مراكز أبحاث يتوقع أن ينكمش الاقتصاد البريطاني في الربع/3

(رويترز)

قال مركز بارز للأبحاث الاقتصادية يوم الأربعاء إن الاقتصاد البريطاني سينكمش في الربع الثالث من هذا العام وإنه توجد فرصة بنسبة 50 بالمئة لأن يعاني ركوداً فنياً قبل نهاية العام القادم بسبب استفتاء يونيو الذي وافق فيه البريطانيون على الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقبل يوم من قرار متوقع من بنك إنجلترا يخفض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ 2009 قال المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية إن الأفق الاقتصادي تبدو قاتمة وإن قدرة البنك المركزي البريطاني على الرد محدودة.

ويتوقع المعهد الآن أن ينكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 0.2 بالمئة في الأشهر الثلاثة حتى نهاية سبتمبر/ أيلول وأن يتباطأ النمو في عام 2016 بكامله إلى 1.7 بالمئة بدلاً من 2.0 بالمئة التي توقعها في مايو أيار وهي نفس النسبة التي توقعها صندوق النقد الدولي الشهر الماضي.

ويتوقع المعهد نمواً قدره واحد بالمئة فقط في 2017 والذي سيكون الأضعف منذ الركود في 2009 وإنخفاضاً من تقدير سابق قدره 2.7 بالمئة. ومن المرجح أن يتجاوز التضخم 3 بالمئة بسبب هبوط الجنيه الاسترليني بنسبة 10 بالمئة منذ استفتاء الثالث والعشرين من يونيو.

IIIIF : التدفقات المالية على الأسواق الناشئة قفزت إلى أكثر من 28 مليار دولار

موقع صحيفة المال

أعلن معهد التمويل الدولي IIIIF أن التدفقات المالية من المستثمرين على مستوى العالم التي دخلت في محافظ الأسواق الناشئة قفزت إلى أكثر من 28 مليار دولار خلال شهر يوليو بالمقارنة مع 13.3 مليار دولار في يونيو الماضي بزيادة أكثر من 110%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وذكرت وكالة رويترز، أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ساعد على هروب المزيد من المستثمرين من الدول المتقدمة التي تقترب فيها أسعار الفائدة من الزيرو إلى الأسواق الناشئة التي تدفع أسعار فائدة أعلى بكثير. وتوقع أيضا معهد التمويل الدولي ارتفاع التدفقات المالية على الأسواق الناشئة ومنها لبنان والمجر وفنزويلا وأوكرانيا والتشيك مع نهاية هذا العام إلى حوالي 550 مليار دولار أو أكثر من 100% من مثيلتها العام الماضي. وتسعى حكومة الهند إلى اجتذاب حوالي تريليون دولار من الاستثمارات الأجنبية لتنفيذ مشروعات في البنية التحتية خلال السنوات القليلة القادمة لدرجة أن الصندوق الوطني الهندي للاستثمار والبنية التحتية وقع مؤخرا مذكرات تفاهم مع صناديق ثروات سيادية عالمية منها روسناتو الروسي وهيئة استثمار أبوظبي وهيئة استثمار قطر، كما أكد المعهد.

عضو بالفيدرالي: من غير المستبعد رفع الفائدة في اجتماع سبتمبر

موقع أرقام

قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي بمدينة "أتلانتا" "دينيس لوكهارت" إنه لا يستبعد رفع معدل الفائدة في اجتماع سبتمبر القادم أو في وقت لاحق هذا العام، وأوضح أن البنك المركزي يراقب عن كثب إشارات محتملة عن فقاعات الأصول.

وأضاف "لوكهارت" أن هناك مزيد من المؤشرات الاقتصادية ستصدر في الفترة المقبلة من بينها تقريرين للوظائف عن يوليو وأغسطس قبل اجتماع العشرين والحادي والعشرين من سبتمبر.

وعن مدى دعمه لقرار رفع الفائدة في الاجتماع القادم، صرح "لوكهارت": "أود أن أرى الأمريكي يحدد لنا ما سنفعله وما إذا كنا سنرفع الفائدة أم لا".

وشدد عضو الفيدرالي على ضرورة مراقبة الأصول التي ترتفع نسبياً، والتأكد من وجود إشارات على فقاعات تلوح في الأفق.

الصين تبدي استعدادها لبحث اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا

(رويترز)

قالت وزارة التجارة الصينية إن الصين منفتحة على توقيع اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا ومستعدة لدراستها.

وبعد تصويت البريطانيين في يونيو لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي اضطرت بريطانيا إلى إعادة النظر في روابطها مع بقية العالم بعدما ظلت لعقود تتفاوض على اتفاقاتها التجارية من خلال الاتحاد الأوروبي لكن إبرام صفقات جديدة ربما يكون صعبا في الوقت الذي تتغير فيه علاقتها مع الاتحاد.

وأبدى شين دانينغ المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية تلميحا إيجابيا حينما سنل في مؤتمر صحفي عن موقف الصين من إبرام اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا. وقال دون إسهاب "الصين مستعدة لإقامة تعاون في مجالي التجارة والأعمال وهي منفتحة على مناقشة وتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا ومستعدة لدراسة ذلك معها".

وتواجه العلاقات بين الدولتين اختبرا بعد قرار رئيسة وزراء بريطانيا الجديدة تيريزا ماي الأسبوع الماضي إعادة النظر في محطة كهرباء رئيسية تعمل بالطاقة النووية من المفترض أن تساهم الصين في الاستثمار فيها.

التأثير على مصر:

تشير التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا إلى تصاعد في وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيزا للإجراءات المصرية الهادفة إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالميا إلى جانب ظهور حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. ويتعين على مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: تداعيات زلزال الاستفتاء البريطاني.. صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي

موقع اليوم السابع

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال العامين الحالي والمقبل بنسبة 0.1% لتصل إلى 3.1% و3.4% على التوالي، بسبب حالة عدم اليقين التي خلفها تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي، وسط بيئة أعمال وثقة مستهلكين هشة بالفعل.

وقال صندوق النقد في تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي": "إن نتيجة الاستفتاء بالمملكة المتحدة تحمل زيادة كبيرة في عدم اليقين الاقتصادي والسياسي والمؤسسي، والذي يتوقع أن يكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد الكلي، لا سيما في الاقتصاديات الأوروبية المتقدمة.. لكن الأحداث لا تزال تتكشف، ومن ثم فإن تحديد حجم التداعيات المحتملة أمر بالغ الصعوبة".

ونوه التقرير، الصادر بالإنجليزية، والذي حصل "اليوم السابع" على نسخة منه، إلى أن التنبؤات الأساسية للنمو العالمي 2016 و2017، تعكس الافتراض المعتدل الذي يتوقع تراجع عدم اليقين تدريجياً في الفترة القادمة.

وفي هذا السيناريو، تستقر الترتيبات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لتجنب زيادة كبيرة في الحواجز الاقتصادية (على النحو الموضح في "السيناريو المحدود" الذي تضمنه تقرير خبراء الصندوق بشأن المملكة المتحدة لعام 2016)؛ ولا تشهد الأسواق المالية اضطرابات كبيرة؛ وتقتصر الآثار السياسية على تداعيات محدودة.

وتابع: لكن هذه الافتراضات المعتدلة قد لا تتحقق، كما أن النتائج الأكثر سلبية تمثل احتمالاً بارزاً، ومع تجاوز النشاط الاقتصادي للمستوى المتوقع حتى الآن في عام 2016 ونظراً للأثر الذي يرجح أن يحدثه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ظل الافتراضات الموضحة أعلاه، تم تخفيض تنبؤات النمو العالمي.

وتتفاقم الاحتمالات المتوقعة للاقتصادات المتقدمة بانخفاض قدره 0.1 نقطة مئوية في 2016 و0.2 نقطة مئوية في 2017، بينما تظل دون تغيير يذكر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ففي الاقتصادات المتقدمة، انفردت المملكة المتحدة بأكبر تخفيض في تنبؤات النمو، إذ خفض صندوق النقد توقعات النمو بنحو 0.2% لعام 2016 وقرابة 1% في 2017، وهو ما عزاه إلى احتمال أن تؤدي زيادة عدم اليقين عقب الاستفتاء إلى تراجع كبير في الطلب المحلي مقارنة بالتنبؤات السابقة، رغم أن النمو في الجزء الأول من 2016 كان أقوى بقليل من المستوى المتوقع في أبريل.

وفي الولايات المتحدة، كان النمو أضعف من المتوقع في الربع الأول من العام، مما تسبب في خفض تنبؤات النمو لعام 2016 بنحو 0.2%. وتشير المؤشرات عالية التواتر إلى حدوث انتعاش في الربع الثاني من العام والفترة الباقية منه، وهو ما يتسق مع تراجع التيارات المعاكسة الناشئة عن قوة الدولار الأمريكي وانخفاض الاستثمار في قطاع الطاقة.

وتشير التوقعات إلى أن أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون ضئيلاً في الولايات المتحدة، حيث يتوقع أن يكون انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل وعودة السياسة النقدية الطبيعية على نحو أكثر تدرجاً بمثابة عامل موازن لاتساع فروق العائد على سندات الشركات وارتفاع سعر الدولار وبعض التراجع في مستوى الثقة.

وفي منطقة اليورو، كان النمو الذي بلغ 2.2% أعلى من المعدل المتوقع في الربع الأول من العام، مما يرجع إلى قوة الطلب المحلي – بما في ذلك بعض الانتعاش على صعيد الاستثمار. وبينما تشير المؤشرات عالية التواتر إلى انخفاض النمو بدرجة ما في الفترة المقبلة، فإن آفاقه المتوقعة كان يمكن أن تتعدّل بزيادة طفيفة عن التوقعات الصادرة في أبريل الماضي لعامي 2016 و2017 لولا تداعيات استفتاء المملكة المتحدة.

وفي ضوء التأثير الذي يمكن أن يقع على ثقة المستهلكين والأعمال والضغط المحتملة في البنوك (بسبب زيادة عدم اليقين، تم تخفيض توقعات النمو لعام 2017 بنسبة 0.2% مقارنة بتوقعات أبريل الماضي)، بينما يظل النمو المتوقع لعام 2016 أعلى بقليل نظراً لنتائج النصف الأول من العام. غير أن التأخر في معالجة تركة المشكلات القائمة في القطاع المصرفي لا يزال من المخاطر التي تهدد هذه التنبؤات.

وجاء النشاط الاقتصادي في اليابان أفضل من المتوقع بقليل في الربع الأول من العام – وإن كان الزخم الأساسي للطلب المحلي لا يزال ضعيفاً بينما انخفض التضخم. ومع ما أعلن من تأخير رفع ضريبة الاستهلاك الذي كان مقرراً له أن يتم في أبريل 2017 إلى أكتوبر 2019، كان يمكن رفع تنبؤات النمو لعام 2017 بنحو 0.4% في العام القادم. غير أن زيادة ارتفاع البن في الشهور الأخيرة تؤثر على النمو في عامي 2016 و2017. ونتيجة لذلك، تم تخفيض تنبؤات النمو لعام 2016 بنحو 0.2% ومن المتوقع حالياً ألا يتم رفع تنبؤات النمو لعام 2017 بأكثر من 0.2%.

وفي الصين، تحسنت آفاق المدى القصير بفضل الدعم الذي وفرته السياسات مؤخراً. فقد تم تخفيض أسعار الإقراض القياسية خمس مرات في 2015، وتحولت سياسة المالية العامة إلى اتخاذ موقف توسعي في النصف الثاني من العام، وارتفع الإنفاق على البنية التحتية، وتسارع نمو الائتمان.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ومن المرجح أن يكون الأثر المباشر لاستفتاء المملكة المتحدة محدودا، نظرا لمحدودية تعرض الصين للمعاملات التجارية والمالية مع المملكة المتحدة إلى جانب استعداد السلطات للتحرك من أجل تحقيق النطاق المستهدف للنمو.

ومن ثم، تظل آفاق النمو في الصين دون تغيير يذكر عما كانت عليه في إبريل مع تعديل طفيف بالزيادة لعام 2016، غير أن الأثر السلبي يمكن أن يكون كبيرا على الصين، إذا تأثر النمو في الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس.

وفي الشرق الأوسط، تستفيد البلدان المصدرة للنفط من التعافي المحدود الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا، بينما تواصل ضبط أوضاع المالية العامة لمواجهة الانخفاض الهيكلي في إيرادات النفط، ولكن العديد من بلدان المنطقة لا يزال محاصرا بالاضطرابات والصراعات.

وهناك عدة اقتصادات تتأثر الآفاق المتوقعة فيها تأثرا بالغا أيضا بالتوترات الجغرافية-السياسية، والنزاعات المسلحة المحلية، والإرهاب، وخاصة في الشرق الأوسط، مع مزيد من التداعيات التي تنتقل عبر الحدود.

التأثير على مصر:

ينبغي على مصر أن تنتبه إلى تأثير تباطؤ النمو عالميا وتأثيراته على المنطقة على وجه الخصوص، خاصة وأن تراجع النمو في الخليج سيؤدي إلى تباطؤ في الدعم المقدم لمصر وانخفاض محتمل في الاستثمارات وفي حجم العمالة المصرية وبالتالي التحويلات الواردة منها.

وتحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار في مصر والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مروراً بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات التعاقدات معها، وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولاً إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل قانون الاستثمار الحالي أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس 2015 و لم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن خاصة في ظل عدم إطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر.

كما يجب أن ترتبط استراتيجية الدولة بصورة أكبر بتوزيع المشروعات التنموية جغرافيا في ضوء مستويات البطالة في الريف خاصة بين الإناث؛ فارتفاع معدلات البطالة بينهن تؤكد على عدم استغلال قدراتهن الاقتصادية. لهذا، مشروعات مثل وظيفتك جنب بيتك - بما ترتبط به من بعد جغرافي - ستؤدي إلى تحقيق هدف تخفيض البطالة ورفع معدلات التشغيل للإناث على وجه الخصوص.

ويجب الإشارة إلى أن النمو المحدود حاليا في مصر لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو للآزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى لاحقا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: عمليات الدمج والاستحواذ في الشرق الأوسط تحقق نموًا ثابتًا في الربع الثاني

صحيفة الشرق الأوسط

شهد الربع الثاني من العام الحالي أداءً متواضعًا من حيث حجم وقيمة عمليات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود عالمياً، نتيجة ترقب المستثمرين الوضع الاقتصادي العالمي الحالي، لكن منطقة الشرق الأوسط شهدت ارتفاعاً في عمليات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود إقليمياً الواردة إليها والصادرة منها في النصف الأول من العام الحالي.

ووفقاً لمؤشر عمليات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود بشركة «بيكر آند ماكينزي» للاستشارات القانونية العالمية، كان التردد هو العنوان الأبرز للربع الثاني هذا العام، حيث واصلت الأسواق العالمية تقلباتها، وبالتالي «فإن المؤشر الذي يقيس أنشطة المعاملات بشكل ربع سنوي باستخدام أرقام نقاط الأساس من أصل 100، قد انخفض إلى 176 نقطة، أي أقل بنسبة 33 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهي النتيجة الأدنى على المؤشر منذ الربع الثالث من عام 2013.

وقد أعلن المستثمرون إبرام 1320 صفقة عابرة للحدود بقيمة 214 مليار دولار، أي أقل بنسبة 4 في المائة من حيث الحجم و45 في المائة من حيث القيمة، مقارنة بالربع الثاني من العام 2015. ورغم أن أميركا الشمالية قد كانت من أكبر الأسواق المصدرة لمعاملات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود إقليمياً من حيث الحجم، فقد سجلت دول الاتحاد الأوروبي (وخصوصاً المملكة المتحدة) وأمريكا الشمالية أيضاً أكبر انخفاض في قيمة صفقات الدمج والاستحواذ.

وأرجع تقرير لشركة «بيكر آند ماكينزي»، وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، سبب هذا الانخفاض، بشكل جزئي على الأقل، إلى قلة عدد الصفقات الضخمة - أي تلك التي تزيد قيمتها على 5 مليارات دولار - في النصف الأول من العام. في حين كانت هناك 21 صفقة ضخمة أبرمت في النصف الأول من عام 2015 بقيمة إجمالية قدرها 296 مليار دولار، في حين أبرم 18 صفقة في النصف الأول من العام الحالي بقيمة أقل بنسبة 23 في المائة لتصل قيمتها الإجمالية إلى 228 مليار دولار. وتم توقيع ثلاث فقط من تلك الصفقات في الربع الثاني من العام 2016 بقيمة 29 مليار دولار.

وعلى صعيد القطاعات، تصدر قطاع الصناعات المؤشر برصيد 199 صفقة، تلاه قطاع الصيدلة الذي أبرم الصفقة الأعلى قيمة في الربع الثاني: وهي استحواذ «بورنغير إنغلهايم (Boehringer Ingelheim) على «ميريال» (Merial) بمبلغ 12.56 مليار دولار.

وحقق مؤشر الشركة لـ«الشرق الأوسط» تقدماً كبيراً في مركزه ليقفز من 141 صفقة في الربع الأول من العام الحالي إلى 437 صفقة في الربع الثاني من العام، مما يدل على قوة عمليات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود في المنطقة، حيث برزت دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها البلد الأكثر نشاطاً في المنطقة على صعيد صفقات الاستثمار الواردة إليها والصادرة منها.

ويل سيفرايت، شريك في «بيكر آند ماكينزي» في الإمارات يقول: «هناك عوامل اقتصادية رئيسية (ساهمت في أداء عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة)، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في الإمارات والسعودية اللذان يواصلان جذب المستثمرين إلى المنطقة، ونتوقع أن تحافظ تلك العمليات العابرة للحدود على وتيرة أدائها الثابت، لا سيما في ظل بدء الشركات الاستعداد لوضع خطط تطوير استراتيجية طويلة الأمد في كل بلد على حدة، حتى عام 2020 وما بعده».

ومن جانبه، أضاف زاهي يونس، شريك في قسم الشركات والأوراق المالية في مكتب الرياض التابع لـ«بيكر آند ماكينزي»: «لا تزال عوامل الخطر تؤثر على قرارات الاستثمار، لكننا نشهد بالفعل مزيداً من الصفقات الاستثمارية الاستراتيجية والأكثر تركيزاً الصادرة من الشرق الأوسط». موضحاً: «ستساهم الجهود المتزايدة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي لتنويع محافظها الاستثمارية في تغيير مشهد عمليات الدمج والاستحواذ، مما سيبيح لها أن تصبح من الدول الرئيسية التي تستثمر بشكل استراتيجي في العالم، وتعمل على تمكين المستثمرين الدوليين للاستفادة من الفرص السائحة لها».

واستحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على الحصة الأكبر من حيث إقبال المستثمرين الدوليين عليها في النصف الأول من العام، حيث كانت الدولة المستهدفة في 11 من أصل 16 عملية دمج واستحواذ في منطقة الشرق الأوسط. وبقيت الولايات المتحدة الأميركية على رأس الدول مقدمة العطاءات للنصف الأول من العام، مع تنفيذها 5 عمليات دمج واستحواذ بمبلغ 6 مليار دولار، تلتها الصين من حيث القيمة بتنفيذ ثلاث عمليات بمبلغ 1.37 مليار دولار. بحسب تقرير «بيكر آند ماكينزي».

وكانت الطاقة والخدمات الاستهلاكية العامة من أكبر القطاعات المستهدفة في منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم والقيمة للربع الثاني من العام، حيث تم تنفيذ عدد 3 عمليات بقيمة 1.37 مليار دولار، قادت الصين أكبر اثنتين منها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

يشهد العالم عمليات استحواذ كبرى خلال الفترة الأخيرة في ظل حدوث تعثر في الأصول لعدد من الشركات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الماضية. وقد كشف تراجع البورصة المصرية خلال الأعوام الأخيرة عن وجود فرص للاستحواذ على العديد من الشركات المهمة والاستراتيجية بأسعار رخيصة نتيجة التأثيرات السياسية والأمنية فرغم الضوابط المشددة في القانون في مثل هذه الحالات إلا أن هذه العمليات عادة ما تتم في إطار قانوني يتيح تنفيذها خصوصا في ظل تفتت هياكل ملكية العديد من الشركات والمخاوف لدي المستثمرين الأفراد بشأن طول فترة الاحتفاظ نتيجة عدم استقرار الأوضاع.

وتؤكد العديد من المؤشرات أن الفترة الأخيرة تظهر اتجاه ميول المستثمرين نحو اقتناص الفرص والصفقات الرخيصة، وفقا لقاعدة (حال وجود عدد محدود من المستثمرين في السوق، والكثير من الأصول المعروضة للبيع، ينفذ المستثمرون أقوى الصفقات الاستثمارية الرخيصة). و يجب هنا التأكيد على إن عمليات الاستحواذ التي شهدتها السوق خلال الأعوام الماضية أدت إلى تدفق سيولة كبيرة نظراً لقيام هذه الشركات بعمليات إعادة هيكلة لتلك الشركات التي تم الاستحواذ عليها وتطوير خطوط إنتاجها مما أدى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

إن ما ساعد على توجه الشركات الغربية لدخول السوق المصرية عبر عدد من عمليات الاستحواذ هو الفرص المتاحة للاستثمار سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية، لهذا فإنه في الوقت الحالي ورغم عدم الاستقرار السياسي إلا أن الشواهد تؤكد على الاهتمام الدولي بالاستثمار في مصر خاصة إذا ما اتخذت الدولة خطوات أكثر جدية لمعالجة المنازعات القانونية في القضايا الاقتصادية.

لهذا، فإن قطاعات مثل الأغذية والزراعة والدواء والبتروكيماويات والموارد الأساسية المصرية قد تكون خلال الفترة القادمة هدفا قويا لعمليات استحواذ مما يستدعي ضرورة تشديد الرقابة على التعاملات خلال هذه الفترة مع وضع آلية قانونية جديدة لتخارج كبار المساهمين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا قدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت الأسهم الصينية بنهاية جلسة تداولات الجمعة، رغم تواصل مكاسب قطاع العقارات، مع المخاوف المتعلقة بضعف أداء ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ويتربص المستثمرون إعلان السلطات الصينية بيانات الصادرات والواردات، ومعدل التضخم، وسط توقعات بإضافة تدابير تحفيزية جديدة من قبل البنك المركزي، في مسعى لدعم النمو المتراجع.

وعانى المستثمرون في سوق الأسهم الصينية خلال الأسبوع الماضي من مخاوف متزايدة بشأن أداء الاقتصاد وسط ارتفاع مقلق في مستويات الديون، مع عدم وضوح الرؤية بشأن التدابير التحفيزية التي قد تضخها السلطات لتحفيز الاقتصاد.

وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.2% ليصل إلى 2976 نقطة عند الإغلاق، لكنه سجل استقرارا نسبيا في الأسبوع الحالي.

كما استقرت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تداولات الجمعة، مع ارتفاع قيمة الين أمام الدولار ويأتي ذلك عقب إعلان بنك إنجلترا لعدد من الإجراءات التحفيزية للاقتصاد على رأسها تخفيض أسعار الفائدة إلى 0.25% من 0.50% والتوسع في برنامج شراء الأصول.

وفي ختام التداولات، استقر مؤشر "نيكي" الياباني عند 16254 نقطة، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.24% إلى 1280 نقطة.

وارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة وعززت مكاسبها مدعومة بتقرير الوظائف الشهري الذي أظهر بيانات قوية فاقت التوقعات في يوليو، وحقق "نازدك" و "S&P" إغلافا قياسييا جديدا، كما حققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بأكثر من 1% أو بمقدار 191.5 نقطة إلى 18543.5 نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازدك" (+ 54.8 نقطة) إلى 5221 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 18.6 نقطة) إلى 2182.8 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.6%، كما ارتفع "نازدك" بنسبة 1.1%، في حين سجل "S&P 500" الأوسع نطاقاً مكاسب أسبوعية بنسبة 0.4%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "ستوكس يوروب 600" بنسبة 1% أو بمقدار 3.5 نقطة إلى 341.3 نقطة، وسجل المؤشر القياسي خسائر أسبوعية بنسبة 0.2%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 53.3 نقطة) إلى 6793.4 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 139.3 نقطة) إلى 10367.2 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 65 نقطة) إلى 4410.5 نقطة.

من ناحية أخرى، هبطت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 1.7%، أو بمقدار 23 دولارا إلى 1344.40 دولارا للأوقية، وهي أكبر خسائر يومية منذ 24 مايو، وسجل المعدن النفيس خسائر هذا الأسبوع بحوالي 1%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.3% أو بمقدار 13 سنتاً، وأغلق عند 41.80 دولارا للبرميل، ولكنه حقق مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 0.5%، كما انخفض "برنت" القياسي بمقدار سنتين وأغلق عند 44.27 دولارا للبرميل، وسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 1.7%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، أظهر تقرير الوظائف الشهري إضافة 255 ألف وظيفة في الولايات المتحدة خلال يوليو/تموز الماضي، بينما أشارت التوقعات إلى إضافة 185 ألفاً، واستقر معدل البطالة عند 4.9%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

استمرت البورصة المصرية خلال الأسبوع الماضي في الصعود القوي لتسجل أحد أكبر ارتفاعاتها منذ بداية العام نتيجة عوامل داخلية مرتبطة في الأساس بمتغيرات أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري، و بدء مناقشات الحصول على قرض صندوق النقد الدولي ضمن حزمة تمويلية تبلغ قيمتها 21 مليار دولار حيث حد من تأثيرها بالأسواق العالمية حالة الاستقرار النسبي التي تشهدها تلك البورصات في ظل غياب المتغيرات الأساسية مما يعني أن البورصة المصرية لازالت متجهة للارتفاع أكثر مع أوضاعها الداخلية، وذلك في ظل قوة المتغيرات الداخلية مع ظهور تحركات إيجابية في الأسواق العالمية دفعت أغلبها للتماسك وتعويض خسائرها السابقة، وهي فرصة إيجابية لطرح أدوات جديدة أو تطوير نظم التعامل في البورصة المصرية حيث أصبحت المتغيرات الخارجية أقل وطأة على أداء السوق المحلي مما سيساهم في زيادة فرص جذب استثمارات الأجانب للبورصة خلال الفترة القادمة إذا استمرت الأوضاع كما هي.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حاليا لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه، في ظل الأوضاع العالمية التي تشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخطط لها بالأسواق وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية الأسبوع الماضي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.